



خطاب الكراهية والفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة

إعداد/ مصطفى عماد



ECHRD

يونيو 2022

خطاب الكراهية والفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة

التحالف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

التحالف يتكون من منظمات حقوقية وجمعيات أهلية في 14 محافظة، ويتكون من أكثر من 550 جمعية ومنظمة تختلف أنشطتها بين الخيرية والتنمية والحقوقية.

لا يهدف إلى الربح، ويخضع نظامه الأساسي للقانون رقم 149 لسنة 2019 الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة.

المنسق الرئيسي للتحالف: ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

الموقع الإلكتروني: <https://www.fdhrd.org/>



ECHR

المقدمة

ازداد انتشار خطاب الكراهية في الآونة الأخيرة بصورة مخيفة وتزكّب على أثره جرائم الكراهية في الكثير من المناطق حول العالم تجاه جماعة أو أفراد معينة بسبب العرق أو الجنس أو المعتقد. ويبرز خطاب الكراهية من خلال العنف اللفظي والخطاب المصحوب بالازدراء والتهميش في صورة مضايقات وتهديدات كما تحمل خطابات الكراهية مشاعر متطرفة في أي شكل من أشكال التعبير، بما في ذلك اللافتات، والكتب، والأغاني، والأفلام،.. إلخ، التي يتم من خلالها شحن الأفراد والجماعات بالبغضاء والعداوة وتأجيج نيران الكراهية.

ولا يحرض خطاب الكراهية على الاضطهاد والعنف والمساهمة في نشر الفتنة فحسب، بل قد يسفر عن وجود أعمال القتل والإبادة الجماعية، مما يؤدي إلى انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان.

لا يوجد تعريف صريح لخطاب الكراهية في القانون الدولي لحقوق الإنسان لأن المفهوم لا يزال محل نزاع على نطاق واسع خاصة فيما يختص بعلاقته بحرية الرأي والتعبير وعدم التمييز والمساواة. ولكن تشير الأمم المتحدة إلى خطاب الكراهية بأنه "الخطاب المُسيء الذي يستهدف مجموعة أو فردًا بناءً على خصائص متأصلة- مثل العرق أو الدين أو الجنس- والتي قد تهدد السلم الاجتماعي.

يقع الفلسطينيون في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية والقدس الشرقية تحت الإحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967، ولم يتمكنوا حتى اللحظة من الحصول على كافة حقوقهم التي يكفلها لهم القانون الدولي المعاصر وفروعه الإنسانية. ويعتبر حق تقرير المصير على رأس هذه الحقوق التي تنتهكها إسرائيل وتجتزأ منها وتشرعن بناء المستوطنات على أراضي خاصة بالشعب الفلسطيني من أجل تسكين المهاجرين اليهود وتحقيق مزاعم الدولة العبرية القديمة. ترتب على هذه السياسة التوسعية أن صار الفلسطينيون تحت قوانين تمييزية "أبارتهايدية" لصالح الفئات الدخيلة على الأرض. وليس ذلك فقط، أغلب من يعيش في المستوطنات هم من الجماعات اليهودية المتطرفة التي تنادي بيهودية الدولة ويلعبون دوراً في استفزاز وإثارة مشاعر الفلسطينيين بخطابات الكراهية الصريحة والتحريض على العنف ضدهم بتشجيع من قوانين وسلطات إسرائيلية تحميهم.

وتعتمد نوعية التحريض المتبعة، على التعريف المتعارف عليه أكاديميًا مثل: العقاب الجماعي، وشرعنة استعمال القوة، ونزع الشرعية، والشيطنة، والتعميم، والفوقية العرقية، والعنصرية وتصوير إسرائيل بدور الضحية من مدخل معاداة السامية.

يناقش التقرير في الصفحات التالية صور لخطاب الكراهية التي تمارسها سكان إسرائيل والجماعات اليمينية المتطرفة اليهودية في الأراضي المحتلة ضد الشعب الفلسطيني وفي الداخل الإسرائيلي، بالإضافة إلى مناقشة القوانين الإسرائيلية التي لا تدين خطاب الكراهية وتدعم نظام الفصل العنصري.

أولاً: خطاب الكراهية ضد الشعب الفلسطيني وتداعياته

لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه لمصطلح "خطاب الكراهية"، لكن يمكن اختصار معاني الكراهية في سياق واضح بكونها كل خطاب مبني على العنف اللفظي يهدف إلى القتل المعنوي وإقصائه من خلال السب والقذف والشتم والإهانة والتعصب الفكري والاستعلاء وصولاً إلى العنف المادي والقتل. ويشكل خطاب الكراهية أداة مهمة لتحفيز المشاعر وإثارتها وتوجيهها في اتجاه معين، بما ينشأ عنه سلوك وثقافة مبنية على العنصرية ضد من تُوجّه ضدهم الخطاب، ومن هنا تكمن خطورة هذا الخطاب. كما أن التعصب الفكري والأيدولوجي والنظرة الاستعلائية المتمثلة في الخطاب الأحادي الجانب يسهم في تأجيج السلوك العدواني وإثارة النعرات على مختلف أشكالها.

علاوة على ذلك، تتعدد الاتفاقيات الدولية التي تعني بخطاب الكراهية، ورغم حظر الدعوة إلى الكراهية في نصوص القانون الدولي لحقوق الإنسان، إلا أنه لا يوجد صك دولي خاص بمكافحة خطاب الكراهية والتصدي له.

ورغم ذلك، تجد خطابات الكراهية المنتشرة في إسرائيل ضد الفلسطينيين مصدرها من التعليم والمناهج الدراسية الإسرائيلية التي تزرع الكراهية في العقول منذ الصغر، حيث تعلم الكتب المدرسية الإسرائيلية خطاباً عنصرياً يزيل فلسطين نهائياً من الخريطة، ولا يوجد في تلك الكتب أي جوانب إيجابية عن الثقافة والحياة الفلسطينية كالأدب والتاريخ والزراعة والهندسة والعادات والتقاليد، بالإضافة إلى أن الكتل تظهر الفلسطينيين في صورة مهينة إما إرهابيون ولاجئون أو مزارعون بدائيون.



صورة (1): تظهر مجموعة من المستوطنين اليمينيين المتطرفين حول امرأة فلسطينية ويستهزؤون بها

1- مظاهر العنف والكراهية على الأرض

إن الواقع الإحتلالي في فلسطين ليس ببعيد عما ذكر أعلاه، فتسود خطابات الكراهية وجرائمه بين مواطنيه والمستوطنين ضد كل من هو فلسطيني و"عربي إسرائيلي"، سواء لأسباب دينية أو سياسية أو

حتى دون أي سبب مطلق فقط بداعي إظهار الكراهية. حيث يشعر الإسرائيليون بحرية تامة في التحريض والدعوة إلى العنف والكراهية، وتهاجم الجماعات الإسرائيلية المتطرفة الفلسطينيين في أحيائهم ومنازلهم في عدة مناطق مختلفة، وبالتالي يتسبب في ضرر حقيقي وعنف حقيقي.

يتعرض الفلسطينيون في مناطق متفرقة لصور عديدة من جرائم الكراهية من المستوطنين، منها الضرب والتعدي والسحل والضرب باللكمات بأعقاب البنادق والمقابض والعصى، واستخدام الأسلحة النارية والقتل والتهديد بإطلاق النار، ورشق الحجارة وإطلاق الكلاب العاقور، ومحاولات الدهس، وإتلاف معدات الزراعة وسرقة وقتل البهائم التي تستعمل في أعمال الأرض والفلاحة، وطلب بطاقات الهوية وتمزيقها بدون صلاحية، وغير ذلك تخريب الممتلكات كالسيارات ونهب الأراضي وطردهم بالقوة من الأرض ومن منازلهم.

هذه الإهانات والانتهاكات تقع تحت أعين السلطات الإسرائيلية التي توفر لهم الحماية وتنضم لهم غالبًا وتقوم بغلق الطرق الموصلة إلى الأراضي المجاورة للمستوطنات، وطردهم المزارعين الفلسطينيين من الأراضي الزراعية بغرض ضمها إلى المستوطنات، إلى وصل عدد ما استحوذت إسرائيل على حوالي مصدر رزق وحياة خمسة ملايين حتى وقتنا الحاضر.

ولا تعتبر ظاهرة عنف المستوطنين اليهود تجاه الفلسطينيين وممتلكاتهم من المستجدات، ولكنها موجودة في جذور الصهيونية القائمة على كراهية الفلسطينيين والعرب والمسلمين- بل إن تعدت ذلك وأصبحت موجهة أيضًا ضد الإسرائيليين من ذوي البشرة السوداء.

ويلاحظ ازدياد جرائم الكراهية الإسرائيلية من حيث الوتيرة والعنف في العشر سنوات الأخيرة، إلا أنه من الضرورة الإشارة إلى أن هذا العنف تجاه الفلسطينيين ميز أيضاً فترة التسعينيات من القرن الماضي. وقد شهدت فترة نهاية الثمانيات وبداية التسعينيات مقتل 119 فلسطينيًا من ضمنهم 23 طفلاً بأيدي المستوطنين ومواطنين إسرائيليين.

ووصلت ذروة عنف المستوطنين حدثها في عام 1994 حينما وقعت "مجزرة الإبراهيمي" عندما هاجم المتطرف "باروخ جولدشتاين" المسجد الإبراهيمي في صلاة الفجر بشهر رمضان وأطلق النار على المصلين، ما تسبب في وفاة 29 فلسطينيًا وإصابة 15 آخرين. كذلك لم تسلم المساجد والكنائس والقبور والمنازل الفلسطينية من عبارات "سنحرقكم جميعًا". وبالفعل تعرضت بعض المساجد للحرق من قبلهم، ففي عام 2011 اعتدى المستوطنون على مسجدًا في قرية ياسوف، ومسجدًا آخرًا في قرية طوبى الزنغرية، علاوة على الانتهاكات المتكررة ضد المسجد الأقصى.

ومؤخرًا، ظهر الوجه الحقيقي لمقتحمي المسجد الأقصى في "مسيرة الأعلام" التي أقيمت في نهاية مايو الماضي (2022)، حيث استفز الإسرائيليون وتعدوا على الفلسطينيين بالسب والقذف وألفاظ دنيئة وخادشة واستخدموا عبارات "الموت لكم" "سوف نطردكم"، "أنتم عبيد لنا"، "شيرين ماتت" (في إشارة

للصحفية شيرين أبو عاقلة)، وغيرها من العبارات، كما تجمعوا على ضرب السيدات والأطفال. وقامت الشرطة والجنود بالاعتداء على المقدسين دون تفرقة بين كبير وصغير، حيث اعتدت على مسن وأخرجته من المسجد، كما أصيبت سيدة برضوض وكسور جراء اعتداء عليها في باحات المسجد، مما تسبب في ارتفاع إصابات المواجهات في القدس والضفة الغربية برصاص جنود الاحتلال الإسرائيلي المطاطي والضرب وغاز الفلفل إلى 199 إصابة حيث تم نقل العشرات من المصابين للمستشفى لتلقي العلاج فيما تم علاج باقي المصابين ميدانيًا. كما اعتقلت القوات الإسرائيلية خلال أحداث مسيرة الأعلام في القدس المحتلة وأثناء الاقحامات التي جرت للمسجد الأقصى أكثر من خمسين معتقلًا، من بينهم 4 فلسطينيات، وعشرة قاصرين.

كما لم يسلم الأطفال والنساء الفلسطينيون من ممارسات الكراهية الإسرائيلية، فيتم سبهم والاعتداء عليهم بالضرب ورشقهم بالحجارة في الشوارع وأثناء ذهابهم للمدرسة أو حتى إذا كانوا يعملون في الحقول أو يرعون الأغنام، وغير ذلك من تكرار عمليات الدهس وإطلاق النار.

وبالتالي، يعاني الفلسطينيون من العنف النفسي والجسدي بشكل غير متناسب حيث أن عدم تحقيق العدالة ومحاسبة المسئول عن جرائم الكراهية هي الصفة الأساسية وجزء لا يتجزأ من شرعنة الإحتلال للعنف ضد الفلسطينيين.

2- خطابات التحريض في وسائل الإعلام والصحف

تعتمد إسرائيل على تطور تكنولوجيا الإعلام والصحافة لخوض الحرب الإعلامية، فازدادت الحملات الدعائية النفسية ضد الفلسطينيين وتوظيفها لتعزيز الحرب النفسية وخلق صورة مثالية لإسرائيل، بالإضافة إلى تزوير الحقائق وبت الأفكار المضللة. وفي نفس الوقت، فإن نشر الكراهية والتطاول على حقوق الفلسطينيين بوسائل الإعلام والصحافة مباح دائمًا.

رصدت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، التحريض والعنصرية في وسائل الإعلام الإسرائيلية في مايو الماضي (2022)، واستعرض التقرير جملة من المقالات التحريضية حول موضوع النكبة، وإنكار الجرائم التي ارتكبتها العصابات الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني، وأخرى تهاجم مواطني القدس وتصفهم بالمشاغبين. وجاء بالتقرير ما يلي:

ففي "يديعوت احرونوت" قال الكاتب اليميني بني درور، الذي يكتب مقالًا كل سنة في ذكرى النكبة يحاول من خلاله إنكارها وما جرى فيها من أحداث، أن "الرواية الفلسطينية" تسيطر على العالم الأكاديمي، إنهم يروجون لفكرة النكبة، في ظل تشويه تام للحقيقة التاريخية. يمكن فهم الألم. كان طرد. كانت أعمال ذبح قليلة. هذا هو تاريخ الحروب في تلك السنوات، حين كان تبادل للسكان، يتضمن بشكل عام فظاعات. هذا حصل أيضًا في أثناء طرد اليهود من البلدان العربية، في إطار النكبة اليهودية، غير أن

عرب فلسطين كانت لهم قيمة مضافة". وتابع، "من يطور الرواية الفلسطينية يوفر الوقود لشعلة الكراهية والتحريض وسفك الدماء".

وفي "يسرائيل هيوم" كتب ايال زيسار مقالاً تحريضياً حول موضوع النكبة، ويمضي في الفكرة نفسها في إنكار هذه الجريمة بحق أبناء الشعب الفلسطيني، بل ويقلب الحقائق بالقول إن "الانتداب البريطاني انتهى عام 1948 عن بلاد اسرائيل"، وإن "الجيش العربي دخلت اسرائيل وزرعت الخراب والدمار"، وإن هذه الجيوش دمرت و"هدمت كل بلدة يهودية احتلتها جيوش عربية".

وقال: "الاحتفالات بيوم النكبة تعبير صارخ عن القرار الفلسطيني وبعض من عرب إسرائيل بالتمسك بالماضي. هذه أحداث استفزاز، وتحريض ومظاهر كراهية، تبث مقولة إنهم ليسوا مستعدين لقبول وجود دولة إسرائيل".

وفي "يسرائيل هيوم" هاجم ندف شرجي "شغب المقدسين" الذين يحصلون على امتيازات من اسرائيل، ويقول: "حين يمثل أفراد الشرطة ورجال حرس الحدود لأوامر احتواء الإرهاب والعنف الذي يعرض الحياة للخطر يصبحون فريسة للمشغبين".

ويدي الكاتب: "ينبغي أن يكون واضحاً لبعض من عرب شرقي المدينة ممن يشاركون في هذا الإطار، بأن لديهم ما يخسرونه، فلا يمكنهم أن يتمردوا على السيادة ورموز الحكم الإسرائيلية ويمسوا باليهود، ويجعلوا الحرم كل اثنين وخميس ميدان معركة، وفي مقابل ذلك يتمتعون بسلسلة امتيازات إسرائيلية: خدمات صحية متطورة، حرية حركة، عمل، حقوق اجتماعية، مخصصات تأمين وطني".

ويواصل: "لا سبب يجعل سكان سلوان أو العيسوية أن يعلنوا على رؤوس الأشهاد بأن على اليهود أن يموتوا أو يعودوا إلى بلدانهم الأصلية، ونواصل نحن الجلوس مكتوفي الأيدي والتسليم بالإرهاب والعنف الرامي لطردها من هنا ونعيد تقسيم القدس".

وفي مواقع التواصل الاجتماعي، واصل ساسة اسرائيليون تحريضهم، وفي هذا الصدد كتب عضو "الكنيست عن "الليكود" أوفير أكونيس "في إسرائيل 2022 لا يمكن رفع علم إسرائيل.. انتهت الدولة، لقد فقدنا إسرائيل.. المخربون منتصرون".

بينما كتب زميله آفي ديختر "فيلم (جنين جنين) هو استفزاز فلسطيني كاذب، علينا أن نوقفه.. لن ينتصروا علينا بالإرهاب ولا في الأفلام الكاذبة".

وفي "مكور ريشون" رصد التقرير مقالاً للكاتب نوعم أمير الذي تحول إلى جزء أساسي في التحريض الدائمة، حيث انضم إلى الأصوات المطالبة بفرض عقوبات على المجتمع العربي في النقب، مذكراً بالامتيازات التي تمنحها لهم "الدولة"، ويتعامل مع كل مواطن عربي كخطر أممي، ويتهم القضاء

بالتساهل مع كل معتقل عربي على خلفية أمنية، ويفسر التطورات على أنها نتاج كراهية وأيدلوجية فلسطينية، متجاهلاً أنّ مصدر هذه الكراهية هو الاحتلال ذاته.

ورصد التقرير جزءاً من برنامج للقناة 14 في التلفزيون الإسرائيلي، يحرض على إقامة ميليشيا من مواطنين يهود من أجل الدخول الى حورة في النقب للانتقام من عائلة أبو القيعان وقتلهم، وتوصيته للشرطة بعدم الإمساك بهم.

3- إحصائيات خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي

تتساهل إسرائيل مع شركات مواقع التواصل الاجتماعي، جراء حالات التحريض والعنصرية ضد الفلسطينيين، وتتركز أمثلة التحريض ضد الفلسطينيين على الصفحات التي تنشر أخبار إسرائيل، إضافة إلى صفحات المجموعات اليمينية المتطرفة. وتتركز هذه المواقع في التحريض والكراهية ضد السياسيين وأعضاء الكنيست الفلسطينيين، وأحزابهم السياسية، إضافة إلى الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل. وتحتوي مواقع التواصل الاجتماعي التي تحرض ضد "العرب" - وهي الكلمة التي تستخدمها إسرائيل لطمس هوية الفلسطينيين- خطابات الكراهية ودعوات إلى أعمال عنف ضد الفلسطينيين، مثل الاغتصاب والقتل.

طبقاً للمركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي "حملة-7amleh" الذي يناضل من أجل الحقوق الرقمية الفلسطينية، وجد أن خطاب الكراهية على الإنترنت ضد العرب والفلسطينيين على وسائل التواصل الاجتماعي الإسرائيلية ارتفع بشكل ملحوظ في عام 2021. ونشرت "حملة" تقريراً بعنوان "مؤشر العنصرية والتحريض على وسائل التواصل الاجتماعي الإسرائيلية في عام 2021"، ورصدت فيه أن تداخل الخطاب العنصري على الإنترنت وأعمال العنف ضد العرب والفلسطينيين على مدار عام 2021، به زيادة في التحريض بمقدار ثلاثة أضعاف عن عام 2020. ورصد التقرير 620 ألف محادثة تضمنت العنف والتحريض ضد العرب والفلسطينيين بزيادة قدرها ثمانية في المائة منذ عام 2020.

وشكل الخطاب العنيف ضد الفلسطينيين والعرب وممثليهم 11% من الخطاب الكلي داخل الشبكات الإسرائيلية، وهو معدل غير مسبوق منذ عام 2017. وبحسب التقرير فإن معظم الخطاب العنيف وقع على موقع تويتر، حيث تم العثور على 58 بالمائة من التحريض المسجل على المنصة. وفي الوقت نفسه، استضاف موقع "فيسبوك" حوالي 19% من خطاب الكراهية المسجل.

بالإضافة إلى ذلك، سجلت دراسة من مؤسسة "بيرل كاتسنلسون" أعداد قياسية من حوادث خطاب الكراهية ضد العرب في جميع أنحاء إسرائيل في العام الماضي (2021) منذ تنصيب الحكومة الجديدة برئاسة نفتالي بينيت. حيث أنشأ مشروع "تقرير الكراهية" كمنصة تكنولوجية تراقب خطاب الكراهية باللغة العبرية على الإنترنت، وراقبت المنصة أكثر من نصف مليون فرد كل ساعة من كل جزء من وسائل التواصل الاجتماعي، وتضمن تحليلات متعمقة للتحريض والكراهية باللغة العبرية، وتحليل كمي ونوعي.

وتوصلت الدراسة لنتيجة عامة هي أن 32% من خطاب الكراهية في إسرائيل موجه ضد عرب إسرائيل، مما يجعلهم أكثر السكان استهدافاً في إسرائيل لخطاب الكراهية. ويمثل هذا الرقم زيادة بنسبة 9% عن العام السابق.

ثانياً: نظام الفصل العنصري الإسرائيلي

تلتصق المعاملات التمييزية والعنصرية مع خطابات وجرائم الكراهية التي يقوم بها الإسرائيليون ضد الشعب الفلسطيني في الداخل الإسرائيلي والأراضي المحتلة. وما يثبت ذلك على الأرض هو الجذور التي وضعتها منظومة القوانين والتعاملات التي تفرق بين ما هو إسرائيلي وما هو فلسطيني عربي، حيث يسود الاعتقاد في المجالين العمومي والقضائي والميدان السياسي والإعلامي أنه ينفصل نظامين؛ الأول إسرائيلي ديمقراطي ثابت؛ والثاني في مناطق تحت الإحتلال العسكري وقوانين الطوارئ العسكرية. أي أن الفلسطينيين تحت حكم دولة تحقق غايتها بتفوق العنصر الإسرائيلي اليهودي من النهر إلى البحر.

ولقد سادت في السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في التنديد (داخل الخطاب السياسي الدولي) بنظام الابارتهايد الذي اقترن بالنظام الاستيطاني في جنوب إفريقيا وانتهى العمل به في عام 1994، حيث الفارق بين الحالتين أن أبارتهايد جنوب إفريقيا كان يفصل بين البيض والسمر، بينما الحالة الإسرائيلية تفصل بين اليهود وما دون ذلك. ونتيجة أدوات السيطرة التي تستخدمها إسرائيل في الأراضي المحتلة 1967، صار هنالك واقع سياسي وجغرافي مبني على الفصل الإثني والهرمي بالتوازي مع التهويد المستمر.

إن منظومة القوانين الإسرائيلية تفصل بين اليهودي وغير اليهودي، وتعتمد إسرائيل في ذلك التغيير الديمغرافي والاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية، حتى صارت تقع تحت سيطرتها 93% من الأراضي التاريخية لفلسطين (قبل 1947). ومثال على ذلك، قانون حق العودة (1950)، وقانون الحاضر الغائب (1950)، وقانون أملاك الغائبين (1950)، وقوانين المنظمات اليهودية والصهيونية العالمية مثل قانون مكانة الهستدروت الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية لأرض إسرائيل (1954)، وقانون أراضي إسرائيل (1960)، وقانون حمل السلاح الذي يسهل استخراج التصاريح بحمل الأسلحة للمستوطنين.

فوق كل ذلك، يجسد قانون الدولة القومية (2018) عناصر رئيسية من الفصل العنصري وإن إسرائيل من خلال تمريره جعلت من التمييز قيمة دستورية واعترفت بالتزامها بتفضيل تفوق اليهود باعتباره حجر الأساس لمؤسساتها.

وتطبق إسرائيل في كافة الأراضي قوانين وإجراءات تسعى به لاستدامة العنصر اليهودي الذي يدبر حياته كأنما هي حيز واحد حيث لا يكاد الخط الأخضر (الذي يميز حدود الضفة الغربية عام 1967) يمثل لهم عائناً في التنقل من غربه لشرقه من حدود السيادة الإسرائيلية أو من شرقه لغربه حيث المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية. بينما الإقامة الفلسطينية في الضفة الغربية مسألة مصيرية تحتاج

للتصديق الأممي الدائم من السلطات الإسرائيلية، تتصرف فيها إسرائيل كأنما جزء من أراضيها رغم عدم إعلانها عن ضمها رسميًا.

وفي سبيل تطبيق حصار على الضفة بشكل شامل كما في قطاع غزة، بنت إسرائيل جدار عازل على أراضي فلسطينية بطول الخط الأخضر وتسيطر على تأمين معابره واختلاف بوابات مرور اليهود عن العرب، مما ترتب عليه أضرار جسيمة لحياة المواطن الفلسطيني اليومية والاجتماعية وحرية التنقل والحركة وكذلك على التعليم والمياه الفلسطينية.



صورة (2): خريطة تبين حدود الدولة الفلسطينية عام 1967، ومنها الضفة باللون الأخضر. المصدر: وكالة الأمم المتحدة للشئون الإنسانية (أوتشا)

ووضع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، مايكل لينك حالة الفصل العنصري التي تطبقها إسرائيل في صورة واضحة حينما صرح في مارس الماضي (2022)، قائلاً: "يوجد اليوم في الأرض الفلسطينية، التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، نظام قانوني وسياسي مزدوج، مفرط في التمييز، يمنح الامتيازات لـ 700 ألف مستوطن إسرائيلي يهودي، يعيشون في 300 مستوطنة إسرائيلية غير قانونية في القدس الشرقية والضفة الغربية". وأضاف أن: "في نفس المساحة الجغرافية، يعيش أكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني- ولكنهم مفصولون بجدران ونقاط تفتيش وشوارع ووجود عسكري مترسخ- في ظل حكم قمعي من التمييز المؤسسي، وبدون أي سبيل إلى (إقامة) دولة فلسطينية حقيقية، كان العالم قد وعد، منذ فترة طويلة، بأنها من حقهم".

وفي ذلك السياق، نشرت جريدة "هآرتس" نتيجة استطلاع للرأي العام الإسرائيلي أجرته وكالة "يسرائيلا جولدبلوم" وبمبادرة "الصندوق الجديد لإسرائيل"، وتبين من الإجابات أن أغلبية اليهود تؤيد بشكل علني وصريح التمييز العنصري ضد مواطني إسرائيل العرب. وأيد 74% منع الفلسطينيين من السير في الشوارع

التي يسير فيها اليهود في الضفة، حيث قال 24% إن هذا "وضع جيد" فيما قال 50% إن هذا الفصل في الشوارع "ضروري"

أما في القدس الشرقية والتي أقرت الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة إسرائيل عليها خلافاً لقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، فإن الفلسطينيين المقدسيين يحصلون على صفة "مقيم دائم" يحق لهم السكن والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والعمل وكذلك المشاركة في الانتخابات البلدية في إسرائيل دون الحاجة إلى تصاريح خاصة. لكنه في الواقع لا يحمل صفة "مواطن" ويستطيع وزير الداخلية أو وزير الأمن الإسرائيلي لاعتبارات شخصية سحب مكانة "مقيم دائم" من أي فلسطيني أو إغائها في ظروف معينة وطرده من القدس الشرقية.

وفي نفس الوقت، يواجه الفلسطينيون الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية (ما يطلق عليهم "عرب 48") المقيمون في حدود ما قبل 1948 وضممتها إسرائيل في سيادتها، بعض التفرقة في المكانة المجتمعية والحقوق مقارنة بالتي يتمتع بها المواطنون اليهود. فعلى سبيل المثال، تزيد مخصصات التأمين الوطني، بين اليهود والعرب بنسبة 20% لصالح الفئة الأولى. ورغم ذلك، أدعت النيابة العامة أمام محكمة العدل العليا في إسرائيل بأن هذا التمييز هو تمييز معقول! وأن قرار مؤسسة التأمين الوطني هو قرار معقول، بينما لو كانت الفجوة مثلاً تزيد عن 40%، فعندها لا يكون التمييز معقولاً.

وفي القضاء والمحاكم هنالك تمييز واضح للعنصر اليهودي، وقررت هيئة محكمة العدل العليا في ديسمبر 2006، أن جرائم الاغتياالات "قانونية"، وأن هناك "حقاً" لإسرائيل باستخدامها؛ "حماية لأمن مواطنيها، ولكن تبرئة الإسرائيليين من جرائم قتل الفلسطينيين سبقت إصدار هذا القانون. فعلى سبيل المثال أُدين الحاخام موشيه ليفنغر في عام 1990 بتهمة "القتل بسبب الإهمال، والتسبب بجروح خطيرة في حادثة اعتداء على مواطنين عرب. في البداية صرح ليفنغر أنه: (لم ينل "شرف قتل ذلك العربي")، ثم اعترف أنه أطلق النار من مسدسه بعد أن ألقى عليه شبان فلسطينيون بعض الحجارة، فقتل تاجراً فلسطينياً كان يقف أمام دكانه. وعلى الرغم من تاريخه الإجرامي الحافل؛ إلا أن المحكمة الإسرائيلية حكمت عليه بالسجن لمدة 12 شهراً، منها 7 أشهر وقف التنفيذ. ثم خرج من سجنه بعد ثلاثة أشهر فقط؛ لأنه "أدين بتهمة ثانوية".

كذلك برأت محكمة إسرائيلية جندي يدعى "عمري" من جريمة قتل الطفل الفلسطيني أحمد موسى الذي كان في العاشرة من عمره خلال تظاهره جرت في يوليو 2008 في قرية نعلين شمال الضفة لمناهضة جدار الفصل والضم العنصري الذي يلتهم أراضي القرية. ووقعت الجريمة حين فتح الجندي باب السيارة العسكرية وأطلق من سلاحه رصاصتين أصابت أحدهما الطفل الفلسطيني إصابة مباشرة في جبينه. لكن النيابة وفقاً لما كتبه قاضية المحكمة الإسرائيلية "ليوور شيفمان" في قرارها لم تنجح بإثبات أن الرصاصة التي أطلقها الجندي هي من قتلت الطفل؛ لذلك اقتضى تبرئة الجندي من تهمة القتل. ومن

المعلوم أن أمر الجندي المذكور فُضح عبر فيلم فيديو صورته نشطاء، ونشر على اليوتيوب يظهر فيه الجندي وهو يطلق النار عبر الباب الخلفي لسيارة الجيب، دون أن يتعرض لأي خطر.

بالإضافة إلى أن الفلسطينيين يتعرضون للاعتقال الإداري بغير اتهامات موجودة أو دون سبب أمام المحاكم العسكرية، لكن في الجهة المقابلة لا يعرف الإسرائيليون ما معنى الاعتقال الإداري.

وفيما يخص الحق في الصحة، فإن قانون التأمين الصحي العام يعتبر كل يهودي يسكن في المناطق المحتلة جزءاً من سكان الدولة، ويستحق الحصول على حقوقه حسب القانون، ولكن نفس القانون لا يشمل جاره الفلسطيني، فهو تحت رعاية جهاز صحي آخر أكثر ضعفاً من الناحية المادية واللوجيستية.

وطبقاً لتقرير نشرته منظمة العفو الدولية في فبراير الماضي (2022)، فإن "إسرائيل تعتمد الهيمنة على الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة والسيطرة عليهم من خلال سياسات تتسم بالتمييز المجحف فيما يخص الأراضي والتخطيط والإسكان، بالإضافة إلى منع أي تنمية زراعية أو صناعية لمنفعة الفلسطينيين."

ثالثاً: نتائج خطاب الكراهية والفصل العنصري

إن ما يربط خطاب الكراهية والفصل العنصري تجاه الفلسطينيين هو "التحريض العنصري" الشائع بين العامة من اليهود والمستوطنين. وعرف قانون العقوبات (المادة 144أ) التحريض العنصري بأنه يشمل "الملاحقة، والإهانة، والتحقير، وإظهار الكراهية والعداء أو العنف أو التسبب بنزاع تجاه مجتمع أو قطاعات من السكان، على خلفية اللون أو العرق أو الأصل القومي." وعقوبة ذلك هو ضعف العقوبة المعمول بها للمخالفة نفسها، كما أن جزءاً كل من يمارس التحريض العنصري عقوبة مشددة. وبحسب القانون، فإن "من ينشر شيئاً بهدف التحريض العنصري حكمه خمس سنوات- دون علاقة ما إذا تسبب النشر في العنصرية أم لا، أو كان النشر حقيقياً أم لا."

ورغم أن البعض يصف هذا القانون الإسرائيلي بالصرامة في محاربة العنصرية والتحريض العنصري، ولكن طالما يتعلق الأمر بالتحريض ضد "العرب" والفلسطينيين فإنه السلطات الإسرائيلية تستصعب تطبيق القوانين التي تعاقب الفاعل. فليس مفاجئاً أن تتبنى الشرطة سياسة اليد الخفيفة على الزناد حين تتعامل مع المواطنين العرب، ناهيك عن استخدام حروب الشوارع ضد السكان الفلسطينيين العزل.

فدائماً تسود عبارات من أمثال: (هذه دولة اليهود.. الموت للعرب)، (خسارة أنهم لم يطردوا كل الفلسطينيين إلى الأردن وسوريا في حرب الأيام الستة. فلو فعلوا، كنا سنحرر من وجع الرأس هذا طيلة 53 سنة)، (ليس كل عربي مخرب ولكن كل مخرب هو عربي)، (كل أعضاء الكنيست العرب يدعمون الإرهاب). وذلك دون حساب!

ففي ظل القناعات التامة لدى اليهود المتشدين بأنهم لا يخشون العقاب طالما هي في صفهم دائماً، وطالما لديهم القناعة بطمس الحقائق والحقوق الفلسطينية، فإنه يسري العنف من اتجاه واحد يدفعه الطمع الصهيوني بالأحلام التوسعية على أنقاض ودماء فلسطين. وبالتالي، القضاء على قرارات الأمم المتحدة (181، و212، و194، و242، و2334) التي تدعم صف القضية الفلسطينية ودعم حل الدولتين.

ويُلاحظ أن الاحتلال أخذ بالتعمق متمثلاً بعملية الضم، فالحكومة لا تكثرث للآثار السياسية والأخلاقية الخطيرة لمشروع المستوطنات، ولا الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي للفلسطينيين القابعين منذ خمسين سنة تحت حكم عسكري إسرائيلي. كما إن قيادات دولة إسرائيل لا يهتمها وجود جهازين قضائيين ومنظومتي قوانين في الأراضي المحتلة؛ واحد للفلسطينيين والثاني للإسرائيليين، بل هي معنية بتعميق وجودهما. هذا التوجه أدى إلى فيض من مشاريع القوانين التي تقترح الضم المباشر أو غير المباشر، بلغ ذروته بسن قانون "تسوية المستوطنات" في عام 2016. حيث يسمح القانون بمصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية الخاصة، وإعطاء الأفضلية المطلقة للمصالح السياسية لإسرائيل كقوة محتلة، وللمستوطنين الإسرائيليين المقيمين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي ينتهك حق الملكية للمواطنين واللاجئين الفلسطينيين على حدٍ سواء. ويعتبر الهدف الأساسي من هذا القانون هو شرعنة المزيد من المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية، في تناقض بشكل مباشر مع قرار مجلس الأمن (2334) الذي صدر في ديسمبر 2016، والذي أعاد التأكيد على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن نقل مواطنين من الدولة المحتلة للإقامة في الأراضي التي تقع تحت الاحتلال يعتبر جريمة حرب وفق ميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتطبيق هذا القانون الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو خرق للقانون الدولي.

فكما ترفض وتكافح إسرائيل معاداة السامية، فإنها يجب أن تحترم كرامة الشعب الفلسطيني وألا تستغل أوضاعه الضعيفة، بفتح الهجوم عليه من الجماعات المتشددة وحمايتها بكل الطرق القانونية.

إن تقنين إسرائيل لمواد الفصل العنصري باعتبارها "الوطن القومي التاريخي للشعب اليهودي" وأن حق تقرير المصير فيها يخص الشعب اليهودي فقط ونفي حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وتؤدي الهجرة إليها من اليهود فقط للمواطنة المباشرة، وبجانب القدس الكبرى والموحدة عاصمة لإسرائيل، واللغة العبرية لغتها الرسمية، مقابل إسقاط عن اللغة العربية صفة "اللغة الرسمية بجانب العبرية"، فإنها تكون قد خرجت من المحافل الديمقراطية العالمية.

لا توجد دولة ديمقراطية تقنن الكراهية والفصل العنصري وجعل نفسها نظام تمييز عنصري بالقانون، وبالتالي فهي ترسخ للإرث الاستعماري العنصري الذي يقوم على أساس التطهير العرقي، وإلغاء الآخر، والتنكر المتعمد لحقوق السكان الأصليين على أرضهم التاريخية، وهو ما يعد استهدافاً خطيراً لوجود الفلسطينيين وحقوقهم التاريخي في أرضهم، وسرقة واضحة لممتلكاتهم.

الخاتمة

يوماً بعد يوم تثبت إسرائيل بجميع أجهزتها أنها دولة عنصرية وتشجع على الكراهية والعنف تجاه الفلسطينيين، ويعد تفكيك هذا النظام أمراً جوهرياً لملايين الفلسطينيين واللاجئين في الدول المجاورة حتى يتسنى لهم التمتع بحقوقهم التي سلبتها العصابات اليهودية في 1948. كما يتعين على إسرائيل منح وتطبيق متساو للقانون للإسرائيليين وللفلسطينيين. ولعل فشل الحكومة الحالية بقيادة بينت في تمرير قانون الطوارئ مؤخراً في الضفة الغربية مدخلاً لوقف تطبيق القوانين العسكرية في الأراضي المحتلة.

يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته في توثيق الرقابة على ظاهرة التحريض العنصري في إسرائيل ومكافحتها إنطلاقاً من مقاومة خطابات الكراهية والحفاظ على الكرامة الإنسانية التي هي جوهر حقوق الإنسان. كذلك، وجب على المجتمع الدولي توفير الآليات لمراقبة إلزام إسرائيل بمحاربة هذه الظاهرة ومعالجة ضحاياها ومعاقبة منفذيها.

وإن كان التغيير لن يأتي إلا من داخل إسرائيل، فإن بوسع المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات ملموسة للضغط على إسرائيل من أجل تفكيك نظام الفصل العنصري.